



الرد على تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

التحفظ رقم ١

وفقا لما هو موضح تفصيلا في الايضاح رقم ٣٦ من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية فقد صدرت قرارات من وزير الاستثمار والتعاون الدولي ومن الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تطبيق معايير المحاسبة المصري الجديدة ارقام (٤٧) و (٤٨) والخاصة بالادوات المالية والايراد من العقود مع العملاء على الترتيب وذلك اعتبارا من اول يناير ٢٠٢١ ولم تقدم لنا الشركة دراسة تفيد قيامها بتطبيق او تحديد اثر تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وعليه لم نتمكن من تحديد الآثار المترتبة التي قد تنتج عن تطبيق هذا المعيار خلال العام.

رد الشركة

الشركة تقوم بتطبيق هذه المعايير منذ عام ٢٠٢٢ .

التحفظ رقم ٢

يتضمن بند دائنون وارصدة دائنة اخرى بقائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بند ارصدة دائنة اخرى مبلغ ٥٤٦٥٤٤٠ جم يتمثل فيه في قيمة ودیعة الصيانة المحصلة من حائزي الوحدات السكنية بغرض انشاء ودائع باحد البنوك للاستفادة من عاندها من الصرف على مصروفات الصيانة والاستهلاكات العامة الخاصة لكل من (برج شارع البطل أحمد عبد العزيز) و (برج شارع شهاب) التي أنشأتها الشركة في سنوات سابقة مخالفة لما نصت عليه عقود بيع الوحدات هذا تقوم الشركة باستثمار مبالغ الودائع ضمن اموالها وهذا ولم يتم تحديد سياسة واضحة للتصرف في عوائد هذه الوديعة ولم يتم الشروع في انشاء اتحاد شاغلين لهذا البرج لتسليمه الوديعة الامر الذي يلزم معه تجنب قيمة الوديعة لحساب منفصل عن ارصدة البنوك المشتركة.

رد الشركة

سياسة الشركة تقوم على قيامها بإدارة وتشغيل العقارات المملوكة لها حتى يتم الحفاظ على مستوى الخدمات المقدمة والصيانات الدورية بما يمكنها من تسويق باقى المخزون العقارى المتاح لديها بتلك العقارات ويتم تكوين اتحاد للشاغلين فور إنتهاء تسويق كافة وحدات مخزون الشركة بالعقار .

علماً بأنه يتم تجنب إيرادات ومصروفات هذه الوديعة فى حساب منفصل عن إيرادات ومصروفات الشركة وجارى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب قيمة الوديعة فى حساب منفصل .

ما ورد بفقرة لفت الإنتباه

قامت الجمعية العادية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ بمخالفة الشروط الواجب توافرها في عضوية مجالس ادارات الشركات المساهمة بعدم جواز تواجد من حكم عليه بعقوبة جنائية او جنحة طبقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيما يخص السيد/ علي محمود عبد اللطيف العضو المنتدب للشؤون المالية والادارية وذلك بالموافقة على استمراره في عضوية المجلس رغم وجود حكم استئناف ضده في محكمة القاهرة الاقتصادية.

رد الشركة

نود الإفادة أنه تم عرض الأمر على الجمعية العامة العادية للشركة في ٢٢ أغسطس ٢٠٢٢ والتي وافقت بالإجماع على استمرار عضو مجلس الإدارة المذكور فى عضوية لمجلس ولحين البت فى الإستشكال ونقض الحكم المشار إليه المقام من جانبه وحصوله على التصالح بشأن الغرامة التى قام بسدادها .